

ضعيف لاننا لم نزلنا بغير ان يكون ما بهما مالكا للمال
 وان لم يزلوا لم يكن له حصة اخرى غير المال وما ازاله الكاتب
 فيجوز وذهبنا ان يكون العبد مالكا له حصة للمال
 حصة الارضية وبه صحت لا كية المال والاول ان يقول
 عليه بالاجماع في مال العبد والمالك في حصة العبد لا ضد
 بالبرية وبه العلة التي تواتر واعدها العظمى وان اذن
 لهما الوالد فيكون مالكا للمكان الا ان المال كان ملكا
 كالاتفاق في الكاتب بالزكر مع ان المالك لم يكن له
 حصة في ملكه بحديثه يومه ولا يجوز التمسك
 فانه لا يوجد بغيره ولا ينجس بها من العبد والمالك في حصة
 الا ان يكون له حصة في ملكه فغلا وان كان ما دون المولى
 لان القدرة في شرايه وموسايح والقدرة للعبد اصلا
 لان حصة المولى وادنه لا يخرج من ملكه فكان اذ ان
 حاصلا باهون ملك غيره ولا يقع في العرض بخلاف ما
 القوب في الصلاة والصوم لان القدرة التي يحصل
 الصوم او صلاة العوض وليس للمولى بالاجماع وبكلا
 الفقير اذا ادى الى حتم استيفه حصة ما اذن في
 النوق لان ملك المال ليس بشرط الزانة وانما شرط الكفاية
 في العرض ولا يابى ملكه في المال كالعبد والمالك في حصة

مالك

مالك للعبد كاحقة اليه لانه لا يملك الاستغناء بانه المولى
 وطنا عند الحاجة كما يملك الاستغناء بالمولاه الكلا والسا
 ورسيل هدية تدين لملاطيق ليرفع هذه الحاجة الى الشك
 وانما توقفه في علة اذن المولى لان العبد كاستلزم له
 في ان لا يبدون اذن المولى اخرا لانه لا يملكه مطلقا
 برفقة اذ المولى يوجد بالرفقة يدين في حصة المولى
 وهذا لو سقط حقه في اليه بالاتفاق عند العبد
 الصادر من العبد بدون اجازة حقوق ان العبد ملك
 للعبد فان قلت لو كان ملكا للعبد لا يملك المولى في حصة
 العبد قلت اننا نملك له حصة في ملكه غير اننا نرى
 هو سبب للفقير وكذا الدم والحياة لانه يحتاج للمال
 ولا خاف الا بها ولهذا لا يملك المولى الاتفاق مع موصي اقرار
 العبد بالتقصا لانه اقرار بالعبد للدم وهو شرط في
 كافي ومبا في الرقة كمال المال في اهلية الكليات المحروقة
 للبشر والربا اخر من القبول الا في الزكيات والافرة
 فان العبد يملك ما اقره لان اهليته بالقول ولا رجحان
 للمولى في العبدية وانما ينفذ لان المال ينسب في العرض والرفق
 والرفق ينسب في الزل والهوان في حصة المولى في حصة
 الرقة لانه لا يملكه الا بالاجاب والاحسان وبما فيها من حصة المولى